

## من رئيس الجمعية التونسية لمخططي المدن

وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية  
كتب الصبغ المركزي

الوارد 24 فيفري 2017

الموضوع: حول مشروع مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير (صيغة أكتوبر 2016).

وبعد،

لقد تابعنا مؤخرا وبكل اهتمام مبادرة إدارة التعمير بشأن صياغة مشروع مجلة التعمير في صيغته الثانية (أكتوبر 2016)، ونُعرب لكم عن عدم ارتياح المهنيين والجامعيين والخبراء وجل الفاعلين في مجال التعمير والتهيئة والتنمية المحلية من القطاع العام والخاص لمحتوى المبادرة ولكيفية صياغتها. كما نرفع لكم استياءنا من موقف إدارة التعمير تجاه المبادرات التي تقدمت بها الجمعية والمتمثلة في اقتراح مشاركة فريق من الخبراء في تنزيل الصياغة الثانية للمشروع (على غرار مشاركة خبراء الجمعية في صياغة مجلة الجماعات المحلية). هذا بالإضافة إلى تجاهل الإدارة لمحتوى المراسلات التي وردت عليكم من الجمعية بتاريخ مختلفة (18 أكتوبر 2015، 25 جوان 2016 ...) والتي تضمنت جملة من الملاحظات والتوصيات ومطالب المقابلات والتي تمت صياغتها على إثر صدور المشروع الأول للمجلة، لكن وللأسف لم تول الإدارة اهتماما بمحتوى المراسلات، هذا بالإضافة إلى عدم اكتراث الإدارة بالمقترحات والتوصيات التي انبثقت عن الموائد المستديرة التي كانت قد نظمتها الجمعية بخصوص مراجعة المجلة وبحضور جل الخبراء والمهنيين في مجال التعمير وبحضور ممثلين عن إدارة التعمير.

إن الإطار التشريعي الحالي المنظم للتعمير والتهيئة (القانون عدد 122 لسنة 1994 المؤرخ في 28 نوفمبر 1994 ومجموعة النصوص المكملة له) يشكو طفرة النصوص التشريعية والترتيبية التي بينت أن القصور الأصلي ليس في النصوص بل في التطبيقات والممارسات المحلية. وكان من الأجدر وقبل الخوض في المراجعة، إجراء تقييم علمي وفني للمجلة الحالية بعد قرابة 22 سنة من التطبيق للوقوف على المزايا والنقائص وتحديد أسباب وأهداف المراجعة. كما كان من الأجدر تعديل وتبسيط المجلة الحالية بصفة توافقية دون الخوض في وضع نصوص وإرساء تقاليد جديدة ليس لبلدياتنا، في وضعها الحالي وبقلة إمكاناتها، القدرة على اعتمادها. بالإضافة إلى ذلك، فإن استيعاب هذا المشروع وما يتطلبه من نصوص تطبيقية وترتيبية (حوالي 50 نصا تطبيقيا) سيأخذ حتما وقتا طويلا، مما سيعمق أزمة المدن والبلديات من حيث تنامي ظاهرة السكن غير الرسمي والتصرف العمراني ومراقبة إسداء الخدمات، داخل حدود عرفت مؤخرا ومنذ ماي 2016 توسعا يضاهاى حدود المعتمديات.

بالرغم من انتداب خبيرين لمساعدة إدارة التعمير في مراجعة المشروع الأول الذي لم يحض بمشاركة ولا بموافقة المختصين والخبراء والجامعيين في مجال التعمير والتهيئة، يمكن القول أن مشروع المجلة الجديدة لم يعالج أغلب الإشكاليات التي استوجبت المراجعة (تكريس اللامركزية والتدبير الحر للجماعات المحلية، تفعيل التخطيط التشاركي، التقليل من طول آجال مراجعة أمثلة التهيئة، السيطرة العقارية وتقاسم الأعباء، إلخ) واهتم أكثر بالشكل أكثر منه بالمضمون بالنسبة لأدوات التخطيط الموجودة وعقد مهمة البلديات بإحداث أدوات جديدة لا تتلاءم مع واقع البلاد ولا مع خصوصيات وإمكانات الجماعات المحلية اليوم.

